كي لا يقع الطلاب ضحية مكاتب تدعي تمثيل جامعات أجنبية

حبوب لـ«الوطن»: داتا كاملة بالجامعات المعترف بها من دول العالم وإجراءات للتدقيق في وثوقية الشهادة

فادي بك الشريف

أكدت وزارة التعليم العالي وجود قائمة كاملة من الجامعات المعترف بها من مختلف دول العالم تم وضعها بشكل دقيق ورسمي على موقع الوزارة تلافياً لوقوع الطلبة ضحية أي غبن أو تلاعب من البعض، محذرةً من التعامل مع أي مكاتب تدعي تمثيل جامعات أجنبية قد تستغل حاجة الطلاب لقاء تقاضي مبالغ كبيرة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» شددت مديرة شؤون الطلاب المركزية في وزارة التعليم العالي نور حبوب على ضرورة التأكد من اعتمادية الجامعة والشهادة الممنوحة، ولاسيما أن هناك مديرية مختصة لتعادل الشهادات في الوزارة مسؤولة عن مثل هذه الحالات والتأكد منها إضافة إلى هيئة الجودة والاعتمادية.

كما أشارت حبوب إلى ضرورة معرفة الطالب لشروط التعادل تلافياً لتسجيل أي اختصاص مخالف وبالتالي لا يمكن معادلته، علما أن الوزارة لديها باب خاص لتعادل الشهادات (مديرية البحث العلمي- الجودة والاعتمادية).

وأضافت: يمكن للطالب التقدم بطلب بيان اعتمادية ليصار إلى إجراء دراسة والتأكد من صحة الشهادة، مع مراسلة مختلف الجامعات بأي دولة في حال كان هناك شك بأية شهادة جامعية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتحقق من مدى وثوقية الشهادة واعتمادية الجامعة ومعادلتها للشهادة الجامعية من عدمه.

وفي سياق آخر قال أحد الطلاب الجامعيين لـ«الوطن»: نتيجة المعاناة الكبيرة في تحميل تطبيقات بعض الجهات المفوضة بآلية الدفع الإلكتروني للتسجيل ضمن الجامعة توجهت إلى إحدى المكتبات خارج الحرم الجامعي في تجمع المزة للمساعدة في تسديد رسم التسجيل، مضيفاً: عند السؤال عن العمولة تم طلب ٢٥ ألفاً زيادة عن مبلغ التسجيل المقدر بـ٧٥ ألفاً، وفي مكان آخر من منطقة المزة تقاضى أحد المحال ١٤ ألف ليرة مقابل تسديد رسم التسجيل.

وقال الطالب: لكن عند التوجه إلى مركز خدمة إحدى شركات الاتصال الخاصة المفوضة بتسديد أقساط الطلاب، عمدوا إلى الفور إلى تحميل التطبيق على الموبايل الشخصي، من ثم تحويل المبلغ دون أي زيادة عليه.

وبينما أكدت مديرية الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري إضافة جامعات (دمشق، حلب، تشرين، حماة- طرطوس) إلى قائمة العقاري، وبالتالي إمكانية تسديد الرسوم الجامعية الفصلية ورسوم الدراسات العليا ورسوم التعليم الموازي والتعليم المفتوح إلكترونياً، حذرت مديرة شؤون الطلاب من التعامل مع أي أكشاك قد تستغل حاجة الطلاب للتسجيل ضمن إطار الدفع الإلكتروني وبالتالي تقاضي مبالغ إضافية، مؤكدة ضرورة التوجه إلى المنافذ الرسمية أو المعتمدة في عملية الدفع.

ويهدف تخفيف الضغط على المصارف، أكدت حبوب تمديد التسجيل للطلاب المستجدين والقدامى حتى ١٥ الشهر من العام القادم بما في ذلك الدفع الإلكتروني، وبالتالي وجود وقت كاف لعملية التسجيل ولاسيما أن عملية التسجيل تزامنت مع فترة العطلة.

وأكدت حبوب أن عدداً من الطلاب يشتكون عند وجود عرقلة لأمورهم في عملية التسجيل أو استغلالهم من البعض، كما حصل خلال فترة التسجيل على المفاضلة عبر قيام مكاتب منتشرة خارج الحرم الجامعي باستغلال الطلاب للتسجيل وتقاضي مبالغ كبيرة

مضيفة: وصلتنا معلومات عن تقاضي مبلغ يتجاوز ٣٠ ألف ليرة لقاء التسجيل، إضافة إلى تقاضي أجرة للدفع الإلكتروني تتجاوز ١٠ آلاف ليرة، علماً أن قيمة الدفع لا تتجاوز ١٥٠٠ ليرة، ولاسيما أنه يتم تحذير الطلاب بشكل مستمر.

> لتخفيف الضغط على المصارف تمديد تسجيل الطلاب المستجدين والقدامى حتى ١٥ الشهر

تفسير جديد للتغذية المركزية.. المدافئ جزء منها في القنيطرة!

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: المازوت متوفر وخاطبنا شركة محروقات ولم توافق!!

القنيطرة - خالد خالد

اشتكى العاملون في الجهات العامة بالقنيطرة وخاصة الحراس الذين تتطلب طبيعة عملهم الدوام ليلاً من غياب التدفئة والبرد القارس وخاصة مع اقتراب «مربعانية الشتاء»، التي تنخفض فيها درجات الحرارة في القنيطرة لأدنى مستوياتها وتتوقف معظم الأعمال لبرودة الطقس، من دون أن تتمكن الجهة العامة من توفير وسيلة تدفئة رغم رصد الاعتمادات اللازمة لمازوت التدفئة.

وأوضح العاملون في الجهات العامة أن القنيطرة من أبرد المحافظات نظراً لموقعها الجغرافي وإحاطتها بجبل الشيخ الذي بدأ يكتسي بالثلج، متسائلين عن تفسير تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٤٢ لعام ٢٠١٧ بشكل يخالف نصه والذي تضمن في الفقرة الأخيرة منه إيقاف تشغيل التدفئة المركزية في مباني الجهات العامة، مع الإشارة إلى أن هناك أبنية كثيرة لا توجد فيها تدفئة مركزية ويكون الاعتماد على المدافئ، علماً أن لجنة المحروقات بالقنيطرة خلال الأعوام السابقة كانت تخصص لكل مدفأة ٥٠ ليتر مازوت أسوة بالشعب المدرسية ومخصصات العوائل نفسها بموجب البطاقة الذكية ولكن المستغرب هذا الشتاء عدم تخصيص الجهات العامة بأي ليتر!؟

مدير الدوائر بالقنيطرة أكدوا توفر الاعتمادات لزوم التدفئة للعاملين وأنه تم مخاطبة المحافظة من أجل تخصيص دوائرهم بالكميات اللازمة حسب عدد المدافئ بكل جهة عامة، موضحين أن كثيراً من الحراس يدوبوا بالتذمر والشكوى من عدم وجود تدفئة ليلاً والبعض منهم يرفض العمل في حال عدم تأمين وسيلة تدفئة، وآخرون طلبوا نقلهم إلى الدوام الصباحي وتكليفهم مهام أخرى غير مهمة الحراسة، مضيفين: إن غياب التدفئة أدى إلى تقاعس الموظفين وحال دون قيامهم بعملهم على أكمل وجه بسبب البرد.

واشتكى أحد العاملين من البرد وعجز زملائه عن القيام بعملهم وعدم تمكنهم من تنفيذ ما يطلب منهم لغياب التدفئة، حيث لا يستطيعون مسك القلم والكتابة، علماً أن القنيطرة تُعرف ببردها القارس، وتنخفض درجات الحرارة فيها إلى تحت الصفر في هذه الأيام وخاصة في أشهر كانون الأول والثاني وشباط، ومن حق الموظف العمل في جو دافئ ومريح.

وطالب عمال القنيطرة الجهات المعنية بإمكانية استثناء القنيطرة، والموافقة على إعادة تشغيل التدفئة في الجهات المعنية لضرورة العمل ونظراً للطبيعة المناخية الباردة للمحافظة.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أكد مخاطبة شركة محروقات من أجل الموافقة على تخصيص الجهات العامة بمازوت التدفئة، لكن جواب الشركة كان بعدم الموافقة تنفيذاً لتعليمات الحكومة بإيقاف التدفئة بكل المحافظات السورية.

وأشار صقر إلى أن لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة قامت بدراسة حاجة المديريات من المازوت لزوم التدفئة وقدرت حاجة الجهات العامة بثلاثة طلبات ونصف الطلب (٨٤) ألف ليتر.

وأكد أن المادة متوفرة وبانتظار صدور موافقة من الجهات المعنية بالسماح بالتدفئة.

وأضاف: في السنوات السابقة لم تزود الجهات العامة التي لديها تدفئة مركزية بمادة المازوت ولكن الجهات التي كانت تعتمد على مدافئ عادية تم تخصيصها بالمازوت بعد الكشف الحسي من لجنة فنية مشكلة لهذه الغاية لتقدير احتياجات الجهات العامة.

يذكر أن الحكومة استثنت محافظة القنيطرة من تعميم منع تشغيل التدفئة حيث سمح بتشغيلها في الدوائر الحكومية في المحافظة لمدة شهر واحد فقط وذلك من ١٥/١/٢٠١٨ حتى ١٥/٢/٢٠١٨، فهل تستجيب الحكومة لمطالب العاملين في الجهات الحكومية بتأمين التدفئة بأماكن عملهم، نأمل ذلك!؟

التحقيق بواقعات للأحوال المدنية يشك أنها غير نظامية

محافظ إدلب لـ«الوطن»: دراسة لإعادة تأهيل قسم الإسعاف في مشفى المعرة

محمد منار حميجو

أكد محافظ إدلب ثائر سلهب أنه يتم التركيز على إيصال الكهرباء إلى القرى التي لا يوجد فيها كهرباء وذلك حتى تغطية كامل الريف المحرر بالكهرباء، مشيراً إلى أن نسبة المناطق التي وصلها الكهرباء حالياً بلغت ٢٥ بالمئة، متوقعاً أن الريف بحاجة إلى عامين لإيصال الكهرباء إلى كل مناطقه، ضمن الإمكانات الحالية بسبب الدمار الكبير الموجود في الريف إضافة إلى أن المساحة واسعة وتحتاج إلى وقت، مضيفاً: في حال كان هناك زيادة في هذه الإمكانات فإنه من الممكن أن يتم إيصال الكهرباء أقل من ذلك بكثير.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سلهب أنه حالياً يتم إيصال الكهرباء إلى ثلاث قرى في الريف المحرر وأنه يتم العمل على إيصال الكهرباء لكل المناطق، مشيراً إلى أن المدن الرئيسية وهي خان شيخون ومعرة النعمان تم إيصال الكهرباء إليها، لافتاً إلى أن كمية الكهرباء المخصصة لإدلب تعتبر جيدة باعتبار أنه لا يوجد فيها منشآت كبيرة.

وفيما يتعلق بالخدمات الأخرى كشف سلهب أن وزارة الصحة أرسلت إلى معرة النعمان فريقاً من المهندسين المختصين لإجراء دراسة للمشفى الوطني في المعرة وذلك تمهيداً لتأهيل أحد أقسامه لتقديم الإسعافات الضرورية، متوقعاً أن يتم العمل في ذلك في العام القادم، ومشيراً إلى أن تأهيل المشفى يحتاج إلى مبالغ كبيرة ومن هذا المنطلق فإن تأهيل أحد أقسامه يكون بداية لتأهيل الأقسام الأخرى.

> التركيز على إيصال الكهرباء إلى كل مناطق الريف

وفيما يتعلق بالأحوال المدنية أكد سلهب أنه يتم حالياً نقل الأحوال المدنية من حماة إلى مدينة خان شيخون، كاشفاً أنه حالياً يتم التحقيق في بعض حالات لواقعات مدنية يشك بأنها غير نظامية وذلك لمحاسبة المتورطين فيها، معتبراً أن نقل الأحوال المدنية إلى خان شيخون لضبط عملها والحد من إمكانية وجود حالات تلاعب في تسجيل واقعات الأحوال المدنية.

وأشار إلى أن فرع الهجرة والجوازات افتتاح الفرع سهل الكثير على المواطنين حتى إنه خفف الضغط على فرع الهجرة والجوازات التابع لمحافظة حماة.

وبين أنه بشكل شبه يومي يتم استقبال طلبات لأهالي الذين يرغبون بالعودة إلى مناطقهم، مؤكداً أن الأعداد أصبحت مقبولة وأن عدد أهالي الريف المحرر وصل إلى نحو ٧٠ ألفاً.

وفيما يتعلق بشبكة مياه الشرب في الريف أكد أنه تم الانتهاء من مشروعين في مراحلهما الأولية في خان شيخون ومدينة المعرة كما أنه تم تأهيل بئرين لهذا الموضوع، مشيراً إلى أنه يوجد معاناة ولكن يتم العمل وفق الإمكانات المتاحة وذلك بنقل المياه عن طريق الصهاريج لمن يحتاج الماء، ولافتاً إلى أنه يوجد محطة مياه تروي نحو ٥٠ قرية في حال تم تأهيلها ومن هذا المنطلق فإنه يتم حل المشكلة بشكل كبير.

العيدية ممنوعة للسائقين.. شكاوى عن امتناع السرافيس عن «تأدية خدمة»

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: تنظيم العديد من الضبوط وإحالة المخالفين للقضاء

راما العلاف

اشتكى مواطنون لـ«الوطن» من رفض بعض السرافيس إكمال خطوطهم وخاصة الخطوط الطويلة مثل (دوار شمالي- ميدان برزة- دوار جنوبي) بحجة التزامهم مع مدارس أو جهات أخرى، وتذرع البعض بأن مخصصاتهم من الوقود لا تكفي سوى «سفرتين» باليوم ومن غير المربح نقل الركاب من أول الخط حتى نهايته حسب قولهم.

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام النصر الله أكد في حديثه لـ«الوطن» ورود العديد من الشكاوى من قبل المواطنين حول هذا الأمر وتم ضبط العديد من السرافيس المخالفة وتنظيم ضبوط عدم إكمال خط أو عدم تأدية خدمة كما هي محددة ضمن القرارات الصادرة أصولاً وتم تحويلهم إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفرض العقوبات وفق أحكام المرسوم /٨/ للعام ٢٠٢١.

وبالنسبة للسرافيس المتعاقدة مع المدارس أوضح أنها تتم حصراً عبر مهمات رسمية من المكتب المعني في محافظة دمشق حيث توجد أطر قانونية تنظم هذا الأمر وعدا ذلك فهو مخالف للقانون.

وأشار إلى انتشار دوريات حماية المستهلك على مدار الساعة بالتعاون مع الوحدات الشرطية المتمثلة بشرطة المرور ومع لجان المحافظة لضبط هذه المخالفات إضافة إلى المجالس المحلية، مشيراً إلى دور شرطة المرور في الكراجات في ضبط عملية إكمال السرافيس خطوطهم عبر تسجيل أرقام السرافيس عند الدخول والخروج.

وأوضح أنه يوجد لدى مديرية دمشق ٣٣ دورية بمعدل ٦٦ مراقباً مقسمة على ٣ دوريات صباحاً للأفران، و١٧ دورية صباحية للأسواق جميعها مع سوق الهال من الساعة ٨ صباحاً حتى ٣ ظهراً، و١٣ دورية مساءً حتى الساعة ١٢ ليلاً.

وطالب النصر الله المواطنين بعدم التردد في الشكوى وذلك بتسجيل رقم السرفيس الذي لم يؤدي الخدمة كما يجب التوجه إلى أقرب وحدة شرطية ليتم تنظيم الضبوط فوراً والإحالة إلى القضاء ليصار إلى تنفيذ العقوبة اللازمة وفق القوانين النافذة.

ولفت إلى إصدار تعميم لجميع مديريات التجارة في المحافظات بضرورة وضع جداول المناوبات للدوريات وعلى هواتف الشكاوى على مدار الساعة خلال أيام العطلة القادمة وإشراك كل العناصر المكلفة العمل الرقابي بالدوريات وتشديد الرقابة على الألعاب النارية والمفرقعات وألعاب الأطفال بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي.

وعلى تشديد الرقابة على عدم تقاضي أسعار زائدة أو بدل خدمات تحت أي مسمى ولاسيما العيدية سواء المتعلقة بوسائط النقل أو الأفران والمطاعم وغيرها، والرقابة على الأغذية المكشوفة وسلامة الأطفال والصحة العامة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية.

التلاميذ يخافون... العتمة عند الذهاب للمدارس

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من ذوي طلاب المدارس الابتدائية في مناطق حماة لـ«الوطن»، أنهم باتوا يخشون على أطفالهم في أثناء ذهابهم لمدارسهم صباحاً، بسبب الظلام الدامس الذي يستمر حتى ساعات الصباح الأولى، وخصوصاً في ظل انعدام الإنارة بمعظم الشوارع والطرقات، وذكر العديد منهم أنهم يرافقون أبناءهم لمدارسهم خوفاً عليهم من العتمة، والكلاب الشاردة التي ترتع بالشوارع والطرقات وتلحق بالمارة!.

وقال آخرون: مادامت الحكومة ألغت العمل بالتوقيت الشتوي لاعتباراتها الخاصة، كان ينبغي لوزارة التربية تأخير الدوام المدرسي نحو ساعة، حتى يبزغ ضوء الصباح، وتدب الحركة بالشوارع والطرقات، ليتسنى لأبنائنا الذهاب لمدارسهم من دون خوف، ومن دون أن نضطر لتوصيلهم كل يوم إلى باب المدرسة.

وذكر آخرون وهم موظفون أنهم اضطروا للتعاقد مع سيارات «تكسي» لتوصيل أبنائهم التلاميذ الصغار كل يوم إلى مدارسهم، حرصاً عليهم من الخوف من الظلام، وحماية لهم من الكلاب الشاردة، متكبدين أعباء مالية إضافية.

وكشف موظفون من أبناء الريف في دوائر حماة ومؤسساتها الخدمية أن دوامهم الرسمي يبدأ عند الثامنة والنصف صباحاً، وهو ما يضطرهم للاستيقاظ مبكراً والتوجه للكراجات كي يصلوا بالوقت المحدد لمكان عملهم، وما بين انطلاقهم من بيوتهم ووصولهم للكراجات كي يحظوا بمقعد في سرفيس، يكون الظلام مخيماً والشوارع شبه خالية من البشر، على حين الكلاب الشاردة تسرح فيها، وهو ما يسبب لهم رعباً شديداً.

وذكر كثيرون منهم أنهم عرضوا معاناتهم الشديدة من هذا الوضع لمديريهم، بهدف أن يحددوا لهم دوامهم عند التاسعة صباحاً حتى الثالثة بعد الظهر بدلاً من الثامنة حتى الثانية، ولكن من دون جدوى، وأوضحوا أن مديريهم تعاطفوا معهم، ولكنهم لم يوافقوا على مقترحاتهم، لكون القانون لا يسمح بذلك.

على حين لفت آخرون إلى أنهم تعاقدوا مع سرافيس تقلهم من مدنهم، «سلمية ومصياف والسقيلبية وصوران ومحردة» إلى دوائرهم في حماة، كي يرتاحوا من هذه الحال، ولكن بالمقابل يدفعون أكثر من ثلثي رواتبهم أجرة!.

ومن جانبه، بيَّن الأكاديمي سعد الشواف أن إلغاء العمل بالتوقيت الشتوي قد يكون مفيداً من الجانب الاقتصادي، من حيث ترشيد استهلاك الطاقة وضبط هدرها، ولكنه على الصعيد المجتمعي غير مجد ويسبب معاناة كبيرة لتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات والعاملين في دوائر الدولة.

وأوضح أن الحل الأمثل كان يجب أن يُحدد الدوام الرسمي للمدارس والجامعات، وللمؤسسات والدوائر غير الإنتاجية عند التاسعة صباحاً، ولا يشكل ذلك أي ضير للحكومة.